

**الهيئة العامة للرياضة****القرار رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٩**

- بشأن تشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة.
- وزير الإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب.
- بعد الاطلاع على:
- القانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٥ في شأن إنشاء الهيئة العامة للرياضة،
  - والقانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠١٧ الصادر بشأن الرياضة المعدل بالقانون رقم (١٠٧)، لسنة ٢٠١٨،
  - والمرسوم رقم (٢٥٤) لسنة ٢٠١٧ الصادر بشأن تشكيل الحكومة،
  - والمرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٨ الصادر بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (٢٥٤) لسنة ٢٠١٧ المشار إليه والمتضمن تعيننا وزيراً للإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب،
  - وقرار مجلس الوزراء رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة،
  - وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

**قرر****(١) مادة**

يشكل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي برئاسة وعضوية كل من:

الصفة	الاسم	١
رئيساً	وكيل محكمة الاستئناف	المستشار / ولد أحد ناصر بن ناصر
عضوأ	المستشار / ناصر صالح الأحمد	المستشار / ناصر صالح الأحمد
عضوأ	المستشار / د. عمر عبدالله المسعود	المستشار / د. عمر عبدالله المسعود
عضوأ	المستشار / فهد ذمار محاسن العتيبي	المستشار / فهد ذمار محاسن العتيبي
عضوأ	الدكتور / علي فلاح الحصيني	الدكتور / علي فلاح الحصيني
عضوأ	أستاذ القانون بكلية الحقوق - جامعة الكويت	أستاذ القانون بكلية الحقوق - جامعة الكويت
صادق	الدكتور / عبدالوهاب عبداللطيف	الدكتور / عبدالوهاب عبداللطيف
عضوأ	محام	الأستاذ / محمد خالد المطوع

**(٢) مادة**

يبو مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي الأوصاصات المنصوص عليها بالقانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠١٧ المشار إليه وعلى الأخص ما يلي:

١. وضع النظام الأساسي لجنة التحكيم والإجراءات التحكيمية ونظم العمل بها والموازن الداخلية لها.
٢. الإشراف على السير الإداري والمالي لجنة التحكيم.
٣. إعداد جداول المحكمين.
٤. تنظيم اللقاءات والندوات العلمية والإدارية المتعلقة بالتحكيم الرياضي.
٥. الاختصاصات الأخرى المحددة مجلس الإدارة بالنظام الأساسي لجنة التحكيم.

**(٣) مادة**

يضع مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتحكيم لائحة داخلية منظمة لعمله وقواعد اجتماعاته وسقوط العضوية واختيار نائب الرئيس.

**(٤) مادة**

على جميع المعينين تفيدة هذا القرار - كل فيما يخصه - اعتباراً من تاريخ صدوره.

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة

وزير الإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب

محمد ناصر عبد الله الجبرى

صدر في: ٢٥ محرم ١٤٤١ هـ  
الموافق: ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩ م

**قرار وزاري رقم (٢٦٠) لسنة ٢٠١٩**

وزير الصحة:

- بعد الاطلاع على أحكام المرسومين بقانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاتها.
- وعلى أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦ في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية.
- وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٩٧ باعتماد اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦ في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية.
- وعلى المادة (٤٢) للقرار الوزاري رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٩٧.
- وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦ في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية.
- وعلى القرار الوزاري رقم ١٩ لسنة ٢٠١٩.
- ورغبة في الحفاظ على سلامة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية وحسن توزيعها وصرفها بالطرق السليمة.
- وعلى توصية السيد / الوكيل المساعد لشئون الرقابة الدوائية والغذائية.
- وبناء على متطلبات المصلحة العامة وما عرضه علينا السيد الوكيل.

**- قرر -****مادة أولى**

يسمح توصيل جميع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والمنتجات الخاضعة لقطاع الرقابة الدوائية والغذائية وغيرها للمستخدمين بشرط الالتزام بالآتي:

- يجب أن تكون درجة الحرارة مناسبة في الحاويات المعدة لنقل المواد مزودة بخواص تبريد وفقاً لشروط النقل والتخزين الموصي بها من قبل الشركة الصانعة للمحافظة على جودة المنتجات ويجب أن تستخدم وسائل النقل أياً كان نوع المركبة أو حجمها سواء كانت مبردة أو مجده أو عند حرارة الغرفة العادي تكون مزودة بجهاز لقياس وتسجيل درجة الحرارة داخلها.

**مادة ثانية**

تعول إدارة تفتيش الأدوية مسؤولية مطابقة الشروط على المركبات المعدة لنقل الأدوية والتتابعة للمصدليات الأهلية والشركات الدوائية بعد أن تتوافر فيها جميع الاشتراطات والمواصفات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار.

**مادة ثلاثة**

تسليم فاتورة الشراء عند التوصيل والالتزام بما ورد بمواد القرار الوزاري رقم ١٩ لسنة ٢٠١٩ المشار إليه.

**مادة رابعة**

يجب وجود سجل خاص لجميع منتجات تسليم الطلبات يذكر فيه اسم المنتج واسم الشخص الطالب وعنوانه بالكامل ورقم الهاتف للشخص الطالب مع ضرورة إضافة الرقم المدني.

**مادة خامسة**

محظر توصيل الأدوية والمستحضرات الصيدلانية التي يجب أن تصرف بوصفة طيبة طبقاً للقرارات الوزارية واللوائح المنظمة.

**مادة سادسة**

يلغى هذا القرار من يلزم لتنفيذه، ويعمل به اعتباراً من تاريخه.

وزير الصحة

د. باسل حمود الصباح

صدر في: ١٦ محرم ١٤٤١ هـ  
الموافق: ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ م